



## المرصد النيابي العراقي تقرير شهر ايلول

### جلسات المجلس

- عدد الجلسات: عقد مجلس النواب خلال هذا الشهر ثلاث جلسات
- العمل الرقابي: لم يجري خلال هذا الشهر أي عمل رقابي.
- جدول الاعمال: بلغ عدد الفقرات خلال هذا الشهر (١٧) فقرة، الفقرات المنفذة منها (٩) فقرة وغير المنفذة منها (٨) فقرات.
- العمل التشريعي: قراءة أولى ل (٢) قانون، وقراءة ثانية ل (٥) قوانين، وتصويت ل(٢) قوانين.
- أخرى: -لم يجري خلال هذا الشهر أي مواضيع أخرى

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٤/٩/١) جلسته التاسعة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثالثة للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة النائب الاول السيد محسن المندلاوي بحضور (١٧٠) نائبا وتضمنت الجلسة:

- القراءة الأولى لمقترح قانون الحفاظ على الإرث الثقافي المقدم من لجنة الثقافة والسياحة والآثار والاعلام.
  - مباشرة المجلس بالقراءة الأولى لمشروع قانون الطيران المدني المقدم من لجنة النقل والاتصالات.
  - القراءة الأولى لمشروع قانون الغاء قانون تصديق اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية رقم (١٦٩) لسنة ١٩٦٣ المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.
  - تأجيل القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون الهيئة العليا للحج والعمرة رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٥ المقدم من لجنة الأوقاف والعشائر.
  - القراءة الثانية لمشروع قانون الصحة النفسية المقدم من لجنتي الصحة والبيئة والقانونية.
  - ركزت مداخلات عدد من السيدات والسادة النواب بشأن قانون الصحة النفسية على ضرورة توفير مراكز صحية للعلاجات النفسية والاهتمام بالكوادر الطبية العاملة بهذا المجال وزيادة مخصصاتهم.
- بعدها تقرر رفع الجلسة الى يوم الثلاثاء المقبل.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٤/٩/١٦) جلسته العاشرة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثالثة للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة النائب الاول السيد محسن المندلاوي بحضور (١٨٠) نائبا وتضمنت الجلسة:

- تأجيل التصويت على مشروع قانون إعادة العقارات الى أصحابها المشمولة ببعض قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل لحين توصل الكتل السياسية الى صيغة توافقية.
- دعوة السيد محسن المندلاوي رئيس المجلس بالنيابة الى مشاركة الكتل النيابية في الاجتماعات التي ستعقد خلال الأسبوع الجاري للوصول الى صيغة مقبولة لمشروع القانون والتصويت عليه.
- التصويت على مشروع قانون ايجار الأراضي الزراعية المقدم من لجنة الزراعة والمياه والاهوار، .

-القراءة الثانية لمقترح قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩، المقدم من اللجنتين القانونية، والمرأة والأسرة والطفولة.

-انصبت مداخلات السيدات والسادة النواب بشأن مقترح تعديل قانون الأحوال الشخصية على المطالبة بأهمية حرية المواطنين في اختيار طريقة الزواج وفق مذاهبهم وضرورة الاحتكام الى الشريعة الإسلامية لا سيما ان تعديل القانون ينسجم مع المادتين الثانية و١٤ من الدستور العراقي ويقلل من نسب الطلاق والتفكك الاسري في العراق، فضلا عن ان القانون النافذ فيه مواد خارج المنظومة الشرعية.

### ترأس جانبا من الجلسة الدكتور شاخوان عبدالله نائب الرئيس

-ابدى عدد من السيدات والسادة الأعضاء اعتراضهم على مقترح تعديل القانون والتمسك بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ النافذ، معتبرين ان مقترح القانون لا يرتقي تشريعه الى مستوى القانون كون ليس فيه مواد قانونية واضحة وملموسة ولا يتوفر فيه العلم وخالي من مدونات الاحكام الشرعية وهذه سابقة خطيرة، رافضين المساس بحضانة الطفل والارث للمرأة وتحديد عمر الزواج، والتريث بالمضي بتشريع القانون حين حسم القضية المرفوعة ضده في المحكمة الاتحادية والمطالبة بمفاتحة مجلس القضاء للاستفسار عن رأيه في المضي بتعديل مقترح القانون من عدمه وتحديد حضانة الطفل الى عمر ١٠ سنوات والدعوة الى انصاف حق الابوين في حضانة الطفل والاقتراح بتوحيد العراقيين بقانون واحد وعدم اللجوء الى تعديل يفرق بينهم، والمطالبة بالنظر الى المادة ١٤ من الدستور التي تعارض تعديل القانون كونه يجعل العراقيين غير متساوين امام القانون.

-القراءة الثانية لمشروع قانون التعديل الثاني لقانون العفو العام رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦ المقدم من لجان القانونية، والامن والدفاع، وحقوق الانسان.

- ركزت مداخلات السيدات والسادة النواب على المطالبة بتعديل مسودة القانون ليشمل شريحة أكبر لا سيما جرائم الخصومة بين طرفين والتسويات المالية والمتعاطين الذين غرر بهم وادخلهم الى المصحات المتخصصة بدلا عن السجون وضرورة انصاف الأبرياء الذين لم يثبت تورطهم بجرائم إرهابية او الانتماء للجماعات الإرهابية مع التأكيد على عدم التهاون مع المتورطين والمشاركين في اعمال العصابات الإرهابية والملطخة أيديهم بالدم العراقي، والدعوة الى أهمية خلق اسس التصالح في المجتمع دون شمول أي متهم بالإرهاب او الفساد ولتصحيح بعض الاحكام التعسفية التي صدرت في فترة زمنية غير مستقرة، مع المطالبة بأهمية الاخذ بالمقترحات المكتوبة الى اللجان المعنية بتعديل القانون قبل التصويت عليه.

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٤/٩/١٧) جلسته الحادية عشرة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثالثة للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة النائب الاول السيد محسن المندلاوي بحضور (١٨٦) نائبا وتضمنت الجلسة:

-التصويت على مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٢) لسنة ٢٠١٦ المقدم من لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين.

**التي ترأس جانبا من الجلسة الدكتور شاخوان عبدالله نائب رئيس المجلس**

-القرءة الثانية لمشروع قانون الخدمة والتقاعد لمجاهدي هيئة الحشد الشعبي المقدم من لجان الامن والدفاع، والقانونية، والمالية، الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين.

-القرءة الثانية لمشروع قانون تصديق جمهورية العراق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل على رأس المال ومنع التهرب والتجنب الضريبي بين حكومتي جمهورية العراق وحكومة المملكة العربية السعودية المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

- نوهت رئيس لجنة العلاقات الخارجية الى استضافة اللجنة للسيدة وزير المالية والسيد رئيس هيئة الضرائب لمناقشة الاتفاقية وبيان اراء الجهتين في مجال الازدواج الضريبي ومدى تحقيقها الفائدة للعراق.